

أوروبا: القرار بشأن وسم سلع المستوطنات ليس تمييزاً



رفضت المفوضية الأوروبية الانتقادات الأمريكية و«الإسرائيلية» الموجهة لقرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الوسم الصحيح للمنتجات والسلع القادمة من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلقت المتحدثة باسم الجهاز التنفيذي مينا أندريفا، على الانتقادات بالقول إن «قرار المحكمة أمر قانوني ولا يمكن «تأويله من منظور سياسي

ويتعلق الأمر هنا بقرار محكمة العدل الأوروبية التي أكدت ضرورة وسم المنتجات القادمة من المستوطنات المقامة على أراض فلسطينية محتلة بالشكل الصحيح، لتمييزها عن تلك القادمة من «إسرائيل»، أي أراضي 1948

وأوضحت مينا أندريفا أن قرار محكمة العدل الأوروبية الذي يتطابق مع وجهة نظر بروكسل المعلنة منذ 2015، يتعلق بضرورة حماية المستهلك وتقديم المعلومة الصحيحة له

وشددت أندريفا على أن تحديد المنشأ الصحيح للسلع القادمة إلى أوروبا يتعلق بالشفافية وضرورة عدم تضليل

المستهلكين، مشددة على أنه «لا يمكن أن نساوي بين سلعة قادمة من المستوطنات أو مرتفعات الجولان المحتلة وأخرى قادمة من «إسرائيل»». ولا ترى بروكسل في قرار المحكمة أي إجراء تمييزي ضد «إسرائيل» أو أي دعم لمقاطعتها وعزلها، كما أنها ترفض كل الاتهامات بمعاداة السامية

ويصر الأوروبيون على التأكيد بأنهم يعملون على تطبيق قوانينهم النافذة بشأن المنشأ وسلامة السلع المستوردة (ومطابقتها للمعايير، توازياً مع احترامهم للقانون الدولي الذي يعتبر المستوطنات «الإسرائيلية» غير شرعية). (وكالات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.